

Distr.
GENERAL

S/1997/743
25 September 1997

ARABIC

ORIGINAL: CHINESE/ENGLISH/FRENCH
AND RUSSIAN

مجلس الأمن



رسالة مؤرخة ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ موجهة إلى الأمين
العام من الممثلين الدائمين للاتحاد الروسي، والصين،
وفرنسا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا
الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة

يشرفنا أن نحيل إليكم رفق هذه الرسالة البيان الصادر بعد الاجتماع الذي عقدتموه مع وزراء
خارجيتنا في ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧. وسنكون ممتنين لو عملتم على تعميم البيان كوثيقة من وثائق مجلس
الأمن.

(توقيع) آلان ديجاميت
الممثل الدائم لفرنسا
لدى الأمم المتحدة

(توقيع) كين هواسون
الممثل الدائم للصين
لدى الأمم المتحدة

(توقيع) جون ويستون
الممثل الدائم للمملكة المتحدة
لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية
لدى الأمم المتحدة

(توقيع) سيرغي ف. لافروف
الممثل الدائم للاتحاد الروسي
لدى الأمم المتحدة

(توقيع) بيل ريتشاردسون
الممثل الدائم للولايات المتحدة الأمريكية
لدى الأمم المتحدة

المرفق

بيان صادر في ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ عن وزراء خارجية الأعضاء الدائمين الخمسة في مجلس الأمن عقب اجتماع مع الأمين العام

١ - في ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، عقد وزراء خارجية الأعضاء الدائمين الخمسة اجتماعا مع الأمين العام للأمم المتحدة، سعادة السيد كوفي ع. عنان. ومثل الاتحاد الروسي معالي السيد يفيغيني بريماكوف، وزير الخارجية؛ ومثل جمهورية الصين الشعبية معالي السيد شيان شيتشن، نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية؛ ومثل فرنسا معالي السيد أوبير فيردين، وزير الخارجية؛ ومثل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية معالي السيد روبن كوك، وزير الدولة للشؤون الخارجية وشؤون الكمنولث؛ ومثلت الولايات المتحدة الأمريكية معالي السيدة مادلين أولبرايت، وزيرة الخارجية.

٢ - وأكد الوزراء مجددا مساندتهم القوية للأمم المتحدة، وأشادوا بالجهود التي يبذلها الأمين العام لتحسين كفاءة المنظمة وتعزيز مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وأكد الوزراء من جديد، بصورة خاصة، التزامهم بتحقيق نتائج مبكرة وعملية في مجال تجديد الأمم المتحدة ومواءمتها مع الواقع العالمي الجديد، وأشادوا بالقوة الدافعة الرامية إلى إدخال إصلاحات كبيرة على الأمم المتحدة في جميع الأنشطة الرئيسية للمنظمة. وفي هذا الصدد، أعرب الوزراء عن رأي مؤداه أن تقرير الأمين العام المعنون "تجديد الأمم المتحدة: برنامج للإصلاح" - الذي يطرح مجموعة كاملة من التدابير الرامية إلى تنشيط منظومة الأمم المتحدة - قد جاء في موعده تماما. وأعربوا عن مساندتهم لجهودهم، وكرروا تأكيد التزامهم بالمشاركة بصورة إيجابية وبنّاءة في مناقشة مدروسة لمقترحات الأمين العام خلال الدورة الثانية والخمسين للجمعية العامة، بغية النهوض بالإصلاح بشكل سريع لكفالة زيادة جودة أنشطة الأمم المتحدة وفعاليتها ومدى صلتها بالقضايا.

٣ - وأكد الوزراء مجددا تأييدهم لإصلاح مجلس الأمن عن طريق زيادة عدد أعضائه، كما أعربوا عن تأييدهم لاتخاذ خطوات إضافية لتعزيز فعالية أعمال المجلس وزيادة شفافيتها وكفاءتها.

٤ - وأبرز الوزراء أهمية الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لصون السلم والأمن الدوليين، وأكدوا على المسؤولية الرئيسية لمجلس الأمن في هذا الصدد. وأكد الوزراء مجددا أن على المنظمة أن تواصل زيادة قدرتها على التصرف بسرعة وفعالية لمواجهة التهديدات التي تحيق بالسلم والأمن الدوليين، وأعربوا عن تصميمهم على مواصلة العمل من أجل تنمية قدرات الأمم المتحدة في مجال منع وتسوية النزاعات بوسائل منها القيام بعمليات حفظ السلام. وأقر الوزراء أيضا بضرورة اتخاذ تدابير فعالة ومنسقة تنسيقا سليما لبناء السلم بعد انتهاء الصراع، بحيث تكون مكملة للجهود الرامية إلى صنع السلام وحفظ السلام، مع مراعاة

الواجبة لصلاحيات كل من مجلس الأمن والجمعية العامة. وأشاد الوزراء أيضا بالتعاون المتنامي بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في صون الاستقرار والأمن وفقا للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة.

٥ - وأكد الوزراء ضرورة مواصلة المجتمع الدولي تعزيز جهوده في مجال نزع السلاح ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل.

وأكد الوزراء مجددا الحاجة الماسة إلى الالتزام العالمي بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وذكروا أن توقيع معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية هي مرحلة جديدة نوعيا في الجهود الرامية إلى عدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي. وأكد الوزراء من جديد تأييدهم للتبكير في بدء واختتام المفاوضات المتعلقة بوضع معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية اللازمة لصنع الأسلحة النووية أو غيرها من المتفجرات النووية، كما أكدوا من جديد الأهمية التي يعلقونها على دخول اتفاقية الأسلحة الكيميائية حيز النفاذ. وأبرز الوزراء أهمية الالتزام العالمي باتفاقية الأسلحة التقليدية وبروتوكول سنة ١٩٩٦ المتعلق بالألغام والشراك الخداعية والمتفجرات الأخرى، كما أشادوا بالمفاوضات الجارية بشأن إبرام بروتوكول ملزم قانونا لتعزيز فعالية اتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية، وأعربوا عن ترحيبهم بقيام مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، في ١٥ أيار/ مايو، باعتماد بروتوكول نموذجي بشأن تعزيز الضمانات، وحثوا الدول على إبرام وإنفاذ بروتوكولات إضافية لما أبرموه من اتفاقات بشأن الضمانات.

٦ - وأكد الوزراء من جديد تصميمهم على مكافحة الإرهاب بجميع أشكاله، أينما ارتكب وأيا كان مرتكبوه، كما أكدوا على ضرورة تكثيف الجهود الرامية إلى مكافحة الإرهاب على الصعيد الوطني، وزيادة فعالية التعاون الدولي في هذا المجال، ولا سيما داخل الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، أكد الوزراء ضرورة معارضة تقديم تنازلات لمطالب الإرهابيين، وحرمان آخذي الرهائن من أية مكاسب على أعمالهم، وأعربوا عن التزامهم بكفالة تقديم الإرهابيين للعدالة، وتعهدوا بمواصلة الجهود الدبلوماسية الرامية إلى تعزيز الانضمام العالمي إلى الاتفاقيات الدولية الأساسية لمكافحة الإرهاب والالتزام بها. وأشاد الوزراء بالجهود الجارية من أجل اعتماد وسائل وتدابير فعالة وشرعية، منها وضع صكوك دولية جديدة، لمكافحة خطر الإرهاب.

٧ - وأعرب الوزراء عن بالغ القلق إزاء استمرار المنازعات في أنحاء كثيرة من أفريقيا، وهي نزاعات يدور معظمها داخل الدول لا بينها، وأشادوا بالجهود التي تبذلها الأمم المتحدة - بالاشتراك مع منظمة الوحدة الأفريقية والمنظمات والترتيبات دون الإقليمية - لتعزيز السلم والاستقرار وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية والسياسية. وأكد الوزراء أيضا الأهمية التي يعلقونها على مساعدة البلدان الأفريقية في جهودها الرامية إلى زيادة قدراتها على حفظ السلام ومنع نشوب النزاعات.

وأعرب الوزراء عن القلق لما شهدته أنغولا مؤخرا من زيادة في حدة التوتر وأعمال مزعزعة للاستقرار، ولا سيما عدم امتثال الاتحاد القومي للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا) لالتزاماته المقررة بموجب

بروتوكول لوساكا، وأكدوا أن التدابير الإضافية التي فرضها مجلس الأمن على يونيتا في قراره ١١٢٧ سوف تطبق اعتباراً من ٣٠ أيلول/سبتمبر ما لم يتخذ يونيتا خطوات قاطعة وملموسة للوفاء بالتزاماته المقررة بمقتضى بروتوكول لوساكا.

وأكد الوزراء أهمية التحول الديمقراطي السلمي، والمصالحة الوطنية، والتجديد الاقتصادي وتحسين الظروف الإنسانية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وأعربوا عن اعتقادهم بأنه من المهم مساعدة السلطات الجديدة في هذه المجالات، ودعوا إلى التعاون بين حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وهيئات الأمم المتحدة ذات الصلة بما في ذلك البعثة التي أوفدها الأمين العام للتحقيق في انتهاكات القانون الإنساني الدولي التي يدعى حدوثها.

وقال الوزراء إنهم لا يزالون يشعرون بقلق شديد إزاء الحالة في سيراليون. وأعرب الوزراء عن تأييدهم للجهود التي تبذلها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من أجل التوصل إلى حل عاجل لل الأزمة في ذلك البلد بالوسائل السلمية عن طريق إعادة تنصيب الحكومة المنتخبة ديمقراطياً في وقت قريب.

وأعرب الوزراء عن القلق الشديد فيما يتعلق بالحالة في جمهورية الكونغو، ودعوا أطراف الصراع إلى وقف جميع أعمال العنف على الفور، وأكدوا تأييدهم التام للوساطة الدولية الجارية حالياً. وأشار الوزراء إلى أن مجلس الأمن يعتزم اتخاذ قرار بشأن إنشاء عملية لحفظ السلام استناداً إلى التوصيات التي قدمها الأمين العام.

وقال الوزراء إن القلق لا يزال يساورهم إزاء الحالة في بوروندي ودعوا جميع الأطراف إلى أن تؤيد تماماً جهود الوساطة الدولية والإقليمية الجارية لحل هذا الصراع سلمياً.

وأكد الوزراء تقديرهم للجهود الإقليمية الرامية إلى تسهيل عودة السلام والأمن إلى جمهورية أفريقيا الوسطى.

٨ - وأعرب الوزراء عن دعمهم لأنشطة مجلس الأمن والأمين العام والدول أعضاء رابطة الدول المستقلة والدول المعنية الأخرى الرامية إلى تشجيع التوصل إلى تسوية شاملة للصراعين في أبخازيا وجورجيا وفي طاجيكستان. وأعرب الوزراء عن تقديرهم لجهود الاتحاد الروسي، وكذلك للتعاون الوثيق بين بعثتي الأمم المتحدة (بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان) وقوات حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة وللمساهمة المقدمة من الاتحاد الروسي إلى قوات رابطة الدول المستقلة. ورحب الوزراء أيضاً بالتوقيع في ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٩٧ في موسكو على الاتفاق العام بشأن تحقيق السلم وإقامة توافق وطني في طاجيكستان وهو ما يشكل تقدماً كبيراً ويفتح الطريق أمام المصالحة الوطنية عن طريق الوسائل السلمية، وناشدوا المجتمع الدولي الإسهام في تنفيذه الفعال. ورحب الوزراء

أيضا بالجهود التي يبذلها الرئيسان المناوبان لمؤتمر مينسك لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا من أجل تشجيع التوصل إلى تسوية للصراع في ناغورنو كاراباخ.

ودعا الوزراء إلى بذل جهود متضافرة لتنفيذ قرارات المؤتمر الاقليمي لمعالجة مشاكل اللاجئين والمشردين في بلدان رابطة الدول المستقلة والدول المجاورة ذات الصلة، الذي عقد في جنيف في أيار/مايو ١٩٩٦.

٩ - وأعرب الوزراء عن قلقهم لاستمرار القتال في أفغانستان وناشدوا جميع الأطراف الأفغانية الموافقة على وقف فوري لاطلاق النار. وأعرب الوزراء عن دعمهم التام للجهود الرامية إلى تيسير التوصل إلى مصالحة وطنية في أفغانستان، وهي مصالحة يمكن التوصل إليها بطريقة أفضل من خلال المفاوضات السياسية فيما بين الأفغان تحت رعاية الأمم المتحدة مع تقديم جميع البلدان المعنية مساعدة فعالة ومتناسقة، ورحبوا بالخطوات التي اتخذها الأمين العام في هذا الصدد.

١٠ - وأكد الوزراء مجددا أن الوضع الراهن في قبرص غير مقبول وحثوا كلا الطرفين على بذل جهد يتسم بالعزم لتحقيق تسوية سياسية شاملة وفقا لقرارات مجلس الأمن. ورحب الوزراء بالعملية المستمرة التي بدأها الأمين العام لأجراء مفاوضات مباشرة بين زعمي الطائفتين القبرصيتين بهدف تأمين التوصل إلى مثل هذه التسوية، وناشدوا الطائفتين الالتزام الكامل بعملية المفاوضات هذه، والتعاون بصورة فعالة وبناءة مع الأمين العام ومستشاره الخاص المعني بقبرص لتحقيق هذه الغاية، وشددوا على أن تقديم الدعم الكامل لجميع الأطراف المعنية ضروري لكي تسفر هذه العملية عن نتائج. وأحاط الوزراء علما بنية الاتحاد الأوروبي البدء في مفاوضات بشأن انضمام قبرص إلى الاتحاد وأعربوا عن أملهم في أن يسهل هذا البحث عن تسوية سياسية شاملة.

١١ - وأعرب الوزراء عن قلقهم العميق إزاء الصعوبات الراهنة في عملية السلام في الشرق الأوسط، وأدانوا بقوة أعمال الإرهاب والعنف التي ترمي إلى تدمير عملية السلام، وأعربوا عن غضبهم الشديد من الهجمات الإرهابية في القدس. وناشد الوزراء جميع الأطراف أن تنفذ بالكامل التزاماتها التي جرى التعهد بها بموجب الاتفاقات القائمة والامتناع عن الإجراءات التي تستتبع المفاوضات المقبلة وتؤدي إلى تدهور الحالة السياسية والاقتصادية في الأراضي الفلسطينية، وأعربوا عن تأييدهم لاستمرار جهود راعيي عملية السلام وأيضا جهود الاتحاد الأوروبي وحثوا جميع الأطراف على أن تستأنف بدون تأخير المفاوضات في إطار هذه العملية وعلى أساس الاتفاقات التي تم التوصل إليها بالفعل ووفقا لقراري مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ و مبدأ "الأرض مقابل السلام". وأعرب الوزراء عن أملهم في أن تستأنف المفاوضات بين إسرائيل وسوريا ولبنان قريبا على أساس متفق عليه بين الأطراف ووفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وحثوا جميع الأطراف المعنية على تلافي تصعيد العنف والتوتر في جنوب لبنان وعلى التعاون مع فريق المراقبين.

١٢ - وأعرب الوزراء عن دعمهم للجنة الخاصة التابعة للأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية. وأكدوا مجدداً أنه يتعين أن يمثل العراق بالكامل وبدون شروط لالتزاماته بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وفي هذا الصدد شدد الوزراء أيضاً على أهمية التنفيذ الكامل للقرارين الإنسانيين ٩٨٦ و ١١١١.

١٣ - ورحب الوزراء بإجراء انتخابات بلدية ناجحة في البوسنة والهرسك. وأكد الوزراء مجدداً دعمهم لاستمرار تنفيذ اتفاق السلام وإقامة البوسنة والهرسك الديمقراطية الموحدة والمزدهرة والمتعددة الأجناس، وشددوا على أهمية تكثيف جهود الكيانيين الرامية إلى الوفاء بالتزاماتهما بموجب اتفاق السلام. وأكد الوزراء على أنه يتعين على سلطات البوسنة والهرسك أن تحترم بالكامل حق اللاجئين والمشردين في العودة إلى ديارهم بطريقة سلمية ومنظمة، وأشاروا أيضاً إلى التزام الدول والكيانيين بموجب اتفاق السلام بالتعاون بالكامل مع المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وأعرب الوزراء عن تأييدهم لدور بعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في البوسنة والهرسك.

١٤ - ورحب الوزراء بإنجازات إدارة الأمم المتحدة الانتقالية لسلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية في تنفيذ الاتفاق الأساسي وشددوا على أهمية التعاون التام والمستمر للأطراف المعنية مع الإدارة الانتقالية. وشدد الوزراء أيضاً على أن التزام حكومة كرواتيا جوهرى لنجاح إعادة الإدماج السلمي لسلافونيا الشرقية.

١٥ - ودعا الوزراء إلى بذل جهود متضافرة لمعالجة أسباب تحركات اللاجئين والمشردين، وأعربوا عن دعمهم لعمل مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين.

١٦ - وأعرب الوزراء عن التزامهم بتكثيف الجهود لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وجميع جوانب الاتجار غير المشروع بالمخدرات، الذي يمثل تهديداً عالمياً لسلامة المواطنين ولرفاه المجتمعات والمؤسسات. وقال الوزراء إنهم يتطلعون إلى عقد دورة استثنائية للجمعية العامة في عام ١٩٩٨ لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ اتفاقيات الأمم المتحدة الثلاث لمكافحة المخدرات، وتحديد الأولويات للسنوات المقبلة. وأكد الوزراء مجدداً تصميمهم على العمل بجهد للقضاء على الفساد ورحبوا بالخطوات العملية التي اتخذتها الأمم المتحدة في هذا الميدان.

١٧ - وأقر الوزراء بوجود جوانب مؤاتية في الآفاق الاقتصادية العالمية، وأكدوا أن عملية العولمة تتقدم بسرعة وعلى نطاق واسع وأن المزيد من الانفتاح والتكامل عبر الاقتصاد العالمي يهيئ فرصاً لزيادة الازدهار. ولاحظ الوزراء في نفس الوقت أن العولمة قد تشكل تحديات جديدة ومخاطر محتملة لعملية التنمية، كما لاحظوا أن بعض البلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نمواً، لا تستفيد حالياً من توسع التجارة العالمية وتزايد تدفقات رأس المال الخاص. وأشار الوزراء إلى أن زيادة القدرة على الاستجابة لهذه الاتجاهات تتطلب سياسات محلية سليمة، وكذلك بيئة اقتصادية دولية مؤاتية.

وأكد الوزراء مجدداً أن التنمية الاقتصادية، والتنمية الاجتماعية، وحماية البيئة هي عناصر للتنمية المستدامة مترابطة ويعزز كل منها الآخر. وفي هذا الصدد، لاحظ الوزراء الدور الهام الذي تضطلع به الأمم المتحدة في مساعدة البلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نمواً، وكذلك البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية إلى الاقتصاد السوقي.

وأشاد الوزراء باعتماد الجمعية العامة في حزيران/يونيه الماضي لخطة التنمية التي صُممت للإسهام في تنشيط دور الأمم المتحدة في التعاون الدولي في ميدان التنمية، وأكدوا على الحاجة إلى تعبئة الإرادة السياسية اللازمة لتنفيذ أحكام الخطة على جميع المستويات.

وأشار الوزراء إلى نتائج الدورة الاستثنائية التاسعة عشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة التي أجرت تقييمها شاملاً للتقدم المحرز منذ انعقاد قمة الأرض في ريو، وتناولت التنمية المستدامة بطريقة متوازنة ومتكاملة. ولاحظ الوزراء أن نتائج الدورة الاستثنائية يمكن أن تؤدي إلى تقدم الوفاق الدولي وتعزيز الإجراءات اللازمة في مجال التنمية المستدامة، وأن بعض النتائج الإيجابية قد تحققت، ولكن عدم إحراز تقدم شامل يعتبر مدعاة للقلق. ولاحظ الوزراء أيضاً أن إحدى النتائج الهامة للدورة الاستثنائية تمثلت في إعادة التأكيد بقوة على الالتزام السياسي من قبل جميع الدول الأعضاء وجميع الفئات الرئيسية للمجتمع المدني إزاء التنمية المستدامة، وكذلك الإقرار بدور رئيسي تضطلع به الأمم المتحدة في هذا الميدان بشراكة وثيقة مع جميع الأطراف الفاعلة على مختلف المستويات. ولاحظ الوزراء كذلك أنه ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة أن تعتمد على النتائج الإيجابية التي حققتها الدورة الاستثنائية وأن تضعها في الاعتبار بالكامل في أي عمل آخر يتعلق بالتنمية المستدامة، بما في ذلك المفاوضات الجارية في مجال البيئة. وقال الوزراء إنهم يتطلعون إلى التنفيذ العاجل للتوصيات الواردة في البرنامج الخاص بزيادة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ الذي اعتمدته الدورة الاستثنائية التاسعة عشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة.

١٨ - ووجه الوزراء الشكر إلى الأمين العام لهذا التبادل التقليدي للآراء وأعربوا عن اعتقادهم بأن استمرار المشاورات الوثيقة بين وزراء خارجية الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن والأمين العام هو أمر مفيد للغاية.

- - - - -